

يعد تطبيق القانون المدني عند غياب النص التجاري أمراً ضرورياً لأنه يمثل الشريعة العامة التي تنظم كافة المعاملات القانونية للأفراد، بينما يعد القانون التجاري نظاماً غير كامل لا يغطي كافة تفاصيل النزاعات التجارية. وتوفير استقرار المعاملات عبر مبادئ وقواعد أصولية راسخة. الشريعة العامة: القانون المدني هو المرجع الأساسي والشامل الذي يغطي نقص القواعد التجارية، حيث لا يمكن للقانون التجاري استيعاب كافة تفاصيل النشاط التجاري. تكامل المنظومة القانونية: يضمن تطبيق القانون المدني عدم ترك النزاعات التجارية دون حل قانوني، خاصة في المعاملات المعقدة التي لم يشرع لها القانون التجاري. شمولية القواعد: يمتلك القانون المدني مبادئ قانونية عامة ونظريات حول العقود والالتزامات التي لا يستغني عنها القانون التجاري في الفصل في المنازعات. تطبيق روح القانون: تطبيق القانون المدني يعد تطبيقاً لروح القانون في سياق المعاملات الحديثة، يؤدي إهمال تطبيق القانون المدني كشرعية عامة عند غياب النص التجاري إلى فجوات قانونية خطيرة، ويترك القاضي بلا مرجعية قانونية شاملة للفصل في المنازعات. انعدام الحلول القانونية: القانون التجاري سريع التطور وقد لا يغطي كل تفاصيل المعاملات الناشئة؛ يعد القانون المدني المرجع لتحديد قواعد المسؤولية، زعزعة المعاملات: القواعد المدنية تضمن استقرار العقود (التراضي